المحاضرة السابعة: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي

تمهيد:

ظهرت الاشتراكية في القرن الثامن عشر، كمذاهب ومدارس مختلفة، تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي، كما تجمع على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: عوامل ظهور النظام الاشتراكي:

إن تطبيق النظام الرأسمالي بصورته المثالية المرتكزة على مبادئ مذهب الحرية الاقتصادية، لم تدم إلا لفترة قصيرة قد لا تتجاوز نصف قرن من الزمان، وذلك لما أحدثه هذا النظام من خلل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول التي طبقته، مما أدى بحكومات هذه الدول للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف التأثير على مجريات الأمور، ومن الآثار السلبية لهذا النظام نذكر:

1 – ظهور الاحتكارات الكبيرة وارتفاع الأسعار ومعدلات الأرباح وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال، مما أدى إلى ظهور الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة وخلق جو من التوتر بين الرأسماليين والعمال.

2– سوء توزيع الدخل والثروة: فنظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإن عناصر الإنتاج ترتكز لدى فئة قليلة من المجتمع، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، وبإمكانهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد.

2– سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف أدى إلى انتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية الدورية المتلاحقة.

3– تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع، استغلال العمال بطريقة لا إنسانية وحرمانهم من بعض حقوقهم.

4- الحرية الوهمية: لا يتمتع بالحرية المطلقة سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، بسبب اشتداد المنافسة بين طبقة العمال التي تكون غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد.

مما سبق يمكن القول أن النظام الرأسمالي قد عجز عن تطبيق نموذجه النظري وذلك لعدم استطاعة هذا النموذج مسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية، إضافة إلى عدم مقدرته على تفادي مساوئ هذا التطور من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تدخل مباشر من الحكومة.

لقد أصبح التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية في الدول الرأسمالية سمة ثابتة لكل الحكومات. بل يمكن القول أن التعديلات التي أدخلت على مبادئ النظام الرأسمالي والسماح بتدخل الحكومات، من خلال السياسة المالية، والنقدية والتجارية والإنتاجية هي التي ضمنت له الاستمرار حتى وقتنا الحاضر.

المبحث الثاني: نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها:

-المرحلة الأولى (مرحلة الاشتراكية المثالية): وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، وتطور هذا المفهوم على يد روبرت اوين 1827 وغيره، وكان هنري دي سان سيمون أول من دعي لمجتمع الجدارة أو التكنوقراط لكونه كان معجبا بالإمكانات العلمية والتكنولوجية الهائلة، و دعى إلى مجتمع تتكافئ فيه الفرص وفق لقدرات الأفراد وأعمالهم، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة.

– الاشتراكية العلمية: وذلك من خلال "كارل ماركس" الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر. وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر، طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي سائد في الاتحاد السوفياتي، ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث: تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحة والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤا، يتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد، والتي تلعب دوار رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

المبحث الرابع: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة أسس وخصائص نجمعها فيما يلي:

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين فهي إما ملكية الدولة وهي الصورة الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية ، وإما في صورة الجمعيات التعاونية ، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.

2 - جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام.

3- زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

4 - إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته): حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته.

المبحث الخامس:عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1 – انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.

2– انخفاض إنتاجية العامل: نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

3– خلق البيروقراطية: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.

4– عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.